

اليوم العالمي للحد من الاتجار بالبشر 2022/8/30

ورقة عمل / وزارة التنمية الاجتماعية

صادق الاردن على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تضمن تحقيق حقوق الانسان التي تلتزم بها العديد من الدول الاطراف، وكان الاردن الاول من بين الدول التي تحترم وتلتزم بحقوق الانسان وتتطلع لمجتمع خالي من كافة الانتهاكات الانسانية يتمتع افراده بالاستقرار والامن والسلام ، و من هذه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة والتحفظ على بعض المواد التي تتعارض مع الدين الاسلامي وثقافة المجتمع الاردني .

ويحرص الاردن على الالتزام بتقديم تقاريره الى اللجان التعاقدية الخاصة بمراقبة تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الانسان اضافة الى تقارير العرض الدوري الشامل لحقوق الانسان.

وفي هذا اليوم العالمي الهام للحد من الاتجار بالبشر كلنا فخر للتقدم المحرز للأردن في التقرير السنوي الذي تصدره الخارجية الامريكية حول الاتجار بالبشر في العالم للعام 2022، والجزء المتعلق بالأردن والذي صدر مؤخراً حيث يتضمن التقرير الإشارة

الى تحسن تصنيف المملكة في التقرير الحالي ضمن المستوى الثاني بدون مراقبة وذلك نظراً للجهود التي بذلها الاردن في مجالات الرعاية والملاحقات القضائية بالإضافة الى تعديل قانون منع الاتجار بالبشر لعام 2009 الذي سنح فرصة دفع التعويضات وانشاء صندوق تبرعات لمساعدة الضحايا بالإضافة الى العديد من القضايا التي تناولها التقرير العالمي لهذا العام .

حيث لم تكتفي الحكومة الاردنية بالمعايير الادنى للقضاء على الاتجار بالبشر ولكنها تبذل جهوداً واسعة للحد من الاتجار بالبشر، مع الاخذ بعين الاعتبار تأثير جائحة كورونا لذلك ظل الاردن في المستوى الثاني على جهوده العظيمة في هذا المجال، التي شملت رعاية ضحايا الاتجار بالبشر ومضاعفة المحاكمات المتعلقة بضحايا الاتجار بالبشر بالإضافة الى ان الحكومة ادخلت تعديلات على قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2009، وزادت العقوبات على المتاجرين وسمحت للمدعين العامين بالسعي الى التعويض في قضايا الاتجار، واضفاء الطابع الرسمي على استخدام المدعين العامين والقضاة المتخصصين، وانشاء صندوق لمساعدة الضحايا على اساس التبرعات، كما قامت الحكومة بصياغة آلية وطنية جديدة ودربت المسؤولين على تنفيذ التعديلات .

وكما حرصت الحكومة الاردنية على وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر 2019-2022، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني والوزارات ذات العلاقة وقد تم تقييم الحكومة لهذه الاستراتيجية والاستعداد للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر 2032-2025، وواصلت الحكومة رفع الوعي في الحد من مخاطر وظاهرة الاتجار بالبشر في جميع انحاء البلاد من خلال عقد ورش العمل والبيث التلفزيوني ووسائل أخرى، ومواصلة الحكومة بتوزيع كافة المعلومات الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر على جميع العمال المهاجرين الاجانب الذين يدخلون الاردن من خلال وزارة العمل ووحدة مكافحة الارهاب بالعمل على تشغيل الخط الساخن لتلقي الشكاوي المتعلقة بالانتهاكات بالعمل، وجرائم الاتجار المحتملة.

### الاتجار بالبشر

تشير الغاية 16.2 من الهدف الـ 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدل والمؤسسات القوية) الى إنهاء ما يتعرض له الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف والتعذيب. ويقاس هذا المؤشر بعدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل 100 ألف نسمة، حسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال (المؤشر 16.2.2).

وفي نطاق وزارة التنمية الاجتماعية كانت مستجيبة إلى قانون مكافحة الاتجار بالبشر ضمن قانون الحد من الاتجار بالنساء والفتيات.

**7.13** أقر مجلس الوزراء مقترح قانون معدل لقانون منع الاتجار بالبشر لعام 2019، افرد فصلا خاصا لضمان توفير الحماية للمجني عليهم المتضررين من تلك الجرائم، وتهيئة الظروف المناسبة لمساعدتهم ورعايتهم، ومنح المرأة فرصة الإقامة المؤقتة لحين استكمال اجراءات التقاضي، ووفر لها الترجمة والمرافق من والى المحكمة، وللحد من الجريمة وتحقيق الردع، تم تعظيم العقوبات على مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر وعلى مرتكبي الجريمة ضد النساء والفتيات، وعلى أن يتم إنشاء صندوق لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر في وزارة العدل، وأن يكون الاعتماد في موازنته على الهبات والمساعدات، وتتم عملية استقبال وحماية ضحايا الإتجار بالبشر في دار حماية خاصة، بغض النظر عن الجنس والعرق والإثنية، حيث يتلقون الخدمات المساندة المتكاملة، وبرامج إعادة التأهيل النفسي والجسدي، لحين انتهاء المشكلة أو العودة الطوعية لبلادهم، وقد بلغ عدد الضحايا 334 حالة تشكل النساء نسبة 70% منهم حتى عام 2019، الغالبية من العاملات بالمنازل، وتضمنت الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر (2019-2022) هدفا يتعلق بتوفير مساعدة

وحماية متخصصة للأطفال من المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر، وتوسيع نطاق التغطية الجغرافية لدور إيواء المجني عليهم والمتضررين من هذه الجرائم، وتعزيز الرقابة للحد من جريمة التحرش الجنسي داخل أماكن العمل والمصانع، وتضمنت فرص الدعم لإعداد الدراسات والبحوث في مجال حماية الفئات المستضعفة، وكذلك حماية اللاجئين الأكثر عرضة للاتجار بالبشر، واستحداث قسم متخصص في إدارة البحث الجنائي من أجل مكافحة الاتجار بالبشر، بالإضافة إلى دار كرامة لحماية الفتيات من ضحايا الاتجار بالبشر.

#### دار كرامه لحماية ضحايا الاتجار بالبشر:

تم الافتتاح التشغيلي للدار بتاريخ 2015/9/12 والافتتاح الرسمي بتاريخ 2017/4/18.

#### الاهداف:

- اعداد برامج التعافي الجسدي والنفسي للضحايا وحمائهم ودعمهم.
- تدريب ورفع كفاءة العاملين في الدار للتعامل مع الضحايا.
- تفعيل دور الشراكة مع المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المختلفة.

الفئات المستهدفة: نساء، أطفال، رجال.

الطاقة الاستيعابية: (35) منتفع.

## آلية الدخول للدار:

يتم تحويل الحالات من الجنسيات المختلفة للدار عن طريق وحدة مكافحة الاتجار بالبشر أو استقبالهم مباشرة من قبل الدار والتنسيق مع وحدة الاتجار بالبشر وفق نموذج احالة معتمد.

## خدمات دار كرامة:

1. خدمات الاستضافة: لحين حل مشكلة الضحايا (العودة الطوعية واعادة الاندماج) ويتم خلال الاستضافة توفير جميع الاحتياجات الاساسية من مأكـل ومشرب وملبس وتسليم حقيبة كرامة التي تحتوي على كافة الاحتياجات الأساسية للمنتفع.
2. الخدمات الاجتماعية: تقديم خدمات الارشاد الاجتماعي من قبل اخصائيين اجتماعيين مؤهلين ومدربين، حيث يتم وضع خطة للتدخل ودراسة اجتماعية بناءً على المقابلات الاجتماعية للمنتفعين.
3. خدمات الارشاد النفسي: تقدم هذه الخدمة من قبل أخصائي نفسي حيث يتم التعامل مع الضحايا وفق خطة تدخل نفسية واستراتيجيات تلائم الضحايا لإعادة تأهيلهم نفسياً وتعزيز مفهوم الذات لديهم.
4. الخدمات الطبية العلاجية: يتم تقديم الرعاية الصحية المجانية للضحايا داخل الدار وبالتعاون مع الجهات الشريكة (وزارة الصحة وجمعية كاريتاس).

5. الخدمات القانونية: يتم توفير محامي متخصص بالتنسيق مع الجهات الشريكة من المجتمع المحلي (مركز تمكين للخدمات القانونية) لتمثيل الضحايا امام القضاء لاستيفاء حقوقهم.
6. الخدمات التوعوية الوقائية: توعية الضحايا بحقوقهم وواجباتهم كي لا يكونوا عرضة للمتاجرة مرة أخرى من خلال البروشورات التوعوية، الجلسات الحوارية، وغيرها.
7. الخدمات الشرطية: حسب اتفاقيات الشراكة يتم تقديم الخدمات الشرطية عن طريق مجموعة من أفراد الأمن العام لتوفير الحماية والحراسة والحفاظ على الامن للضحايا.
8. التدريب المؤسسي: يتم تأهيل وتدريب المنتفعين داخل الدار على بعض الاشغال اليدوية لتعزيز القدرات لديهم والتعاون والعمل بروح الفريق والاعتماد على الذات التي تتمثل بـ (الفسيفساء، الإكسسوارات، اعادة التدوير، الخياطة، التجميل، التطريز، الطبخ الشرقي والحلويات، صناعة الصابون والشموع وتركيب العطور وغيرها).
9. البرامج الترفيهية وثقافة المكان: للتفريغ النفسي ولرسم صورة إيجابية عن المكان لدى عودة الضحايا الى بلادهم بدل تلك الصورة التي تعرضوا خلالها للعنف والاستغلال.

## الجوانب الاحصائية:

- استقبلت الدار منذ التأسيس ولغاية هذا التاريخ (470) ضحية وضحية محتملة ومتضررين، (56) ذكر و (414) انثى، كضحايا ومن جنسيات مختلفة.
- استقبلت الدار في عام 2021م (68) ضحية وضحية محتملة ومتضررين، (13) ذكر، (55) انثى.
- استقبلت الدار منذ بداية العام 2022م ولغاية اللحظة (9) ضحية وضحية محتملة اناث منهم عدد (4) احداث (2) استغلال جنسي و (2) شبهة الاتجار تسول وعدد (5) فوق الثامنة عشر عمل جبري.

## ملاحظات:

- تم تعديل قانون مكافحة الاتجار بالبشر خلال العام 2021م حيث كانت أبرز التعديلات تعظيم العقوبات لتحقيق الردعين العام والخاص حيث تضمن عقوبات رادعة وتوسيعا لنطاق التجريم حيث شمل التسول المنظم كإحدى جرائم الاتجار بالبشر بالإضافة لتضمين القانون الفصل الخاص بالحماية لضحايا والمتضررين في قضايا الاتجار بالبشر.
- تم الانتهاء من اعداد آلية الاحالة الوطنية واجراءات العمل الموحد للتعامل مع ضحايا الاتجار بالبشر (تحت التجربة لمدة ثلاث أشهر) وأبرز مضامينها انه يتم تحويل الضحية المحتملة من قبل المستجيبون الاوائل وهم من موظفي الجهات ذات العلاقة (موظفي القطاع الصحي او مفتشي وزارة العمل، ...الخ)



والتعامل مع الضحايا من خلال منهجية ادارة الحالة ويتضمن أيضا مؤشرات التعرف على ضحية الاتجار بالبشر.

- تم المشاركة والانتهاه من اعداد مسودة (صندوق مساعدة الضحايا الاتجار بالبشر) بالتعاون مع وزارة العدل والجهات ذات العلاقة.
- يتم العمل الان على مراجعة وتعديل نظام دور ايواء المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر لسنة 2012 من خلال تشكيل لجنة من خلال وزارة العدل وعضوية الوزارة ووحدة مكافحة الاتجار بالبشر بالإضافة الى جميع الجهات ذات العلاقة (مندوب عن وزارة العمل، ووزارة الصحة، ومؤسسات المجتمع المدني، ...الخ) علماً بأن الوزارة مشاركة في اللجنة بثلاث اعضاء وهم (رئيس قسم حماية ضحايا الاتجار بالبشر، مندوب الدائرة القانونية، مديرة الدار).

### قسم حماية ضحايا الاتجار بالبشر

انطلاقاً من إيمان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بخطورة انتشار قضية الاتجار بالبشر عالمياً، بأنها تشكل تحدياً كبيراً هذا يتطلب تكاتف الجهود الوطنية للإبقاء على المملكة الاردنية الهاشمية خالية من هذه الجريمة وأشكالها وتنفيذا لهذه الرؤية تم انشاء قسم حماية ضحايا الاتجار من البشر في وزارة التنمية الاجتماعية منذ تاريخ 20214/4/1، حيث يعنى بمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر من خلال تأمين الحماية والايواء المؤقت لهم وتوفير كافة البرامج

التدريبية والتأهيلية وخدمات الدعم والمساندة والتي تهدف الى تمكين الضحايا وتعافيها.

وتم انشاء دار كرامة استناداً لقانون منع الاتجار بالبشر رقم (9) لسنة 2009، ووفقاً للمادة (7) من القانون، ونظام دور ايواء المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر لسنة 2012، كمركز خدمات متكاملة لحماية ضحايا الاتجار، ضمن منهجية عمل تتيح لضحايا الالتقاء بفريق مؤهل متعدد التخصصات من الجهات ذات العلاقة مقدمة الخدمة للضحايا، والحفاظ على كرامتهم وحقوقهم وتوفير بيئة آمنة فعالة من حيث الراحة الجسدية والنفسية.